مجلة بحوث
كلية الآداب

البحث (١٥)

حيازة الأرض الزراعية في أعمال الجيزية في العصر المملوكي

(٦٤٨ - ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠ - ١٥١٧م)

إعداد

الباحث/ محمد جمال حامد الشوربجي

لدرجة الدكتوراة بقسم التاريخ

كلية الآداب - جامعة المنوفية

السنة ٢٥ العدد (٩٩) أكتوبر ٢٠١٤م

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rifa2012@ Gmail.com

Scanned with CamScanner

حيازة الأرض الزراعية
في أعمال الجيزية في العصر المملوكي
(٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)

الباحث / محمد جمال حامد الشوربجي
لدرجة الدكتوراه بقسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة المنوفية

ملخص:
يتضمن هذا البحث الحديث عن حيازة الأرض الزراعية في أعمال الجيزية في العصر المملوكي، ويقسم الحيازة الزراعية إلى عدة أنواع منها ما هو جاري في دواوين الدولة مثل الديوان المفرد وديوان الوزارة، ومنها ما هو خاص الإقطاع الحربي الذي هو أساس الإقطاع في العصر المملوكي، كما شملت الحيازة أيضاً أراضي الأملاك، وأراضي الرزق بنوعيها الجيشية والأحباسية، وأراضي الأوقاف التي زادت في العصر المملوكي الثاني(٧٨٤-٩٢٣هـ/١٣٨٢-١٥١٧م) وكان أحد أسباب ذلك خوف الناس على مملتلكاتهم من المصادرة، ففضلوا وقفها على مصادرة الدولة لها.

مقدمة:

قسمت الأراضي الزراعية في العصر المملوكي من حيث وضعية الأرض إلى: أراضي في حيازة الدواوين، وأراضي في حيازة المقطعين من الأمراء والجند والعربان، بالإضافة إلى أراضي الأوقاف، والرزق، والأملاك[1]، ولم يكن هذا التقسيم نظاماً جامداً بل اتسم بشيء من المرونة فكثيراً ما تكون الأرض في حيازة المقطعين أو الديوان السلطاني ثم تتحول إلى أملاك أو أوقاف أو رزق.

وقد حدث هذا التحول في كثير من قرى الجيزية في الفترة من سنة ٧٧٧هـ/١٣٧٥م حتى سنة٨٨٣هـ/١٣٧٨م مثل قرية الكوم الأسود التي كانت للديوان

(1) المقريزي(تقي الدين أحمد بن علي ت: ٨٤٥هـ/١٤٤٢م): المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج١، تحقيق: محمد زينهم عزب، ومديحه الشرقاوي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧م، ص١٥٦. وأيضا: مجدي عبد الرشيد: القرية المصرية في عهد سلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م، ص٤٨؛ السيد عبد العال: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري في عصر سلاطين المماليك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠م، ص١١٦.

Scanned with CamScanner

السلطاني ثم تحولت إلى وقف البيمارستان المنصوري[٢]، وقرية ريفة جميل التي كانت للديوان السلطاني ثم تحولت إلى رزق[٣]، وقرية أبو صير السدر التي كانت إقطاع أمير حاج بن الأشرف شعبان ثم تحولت إلى الديوان المفرد[٤]إلى غيرذلك من الأمثلة التي تُظهر مدى المرونة في تغيير حيازة الأرض، ومن مظاهر المرونة أيضاًوجود أكثر من نوع في القرية الواحدة مثل قرية أبوالنمرس التي كانت للمقطعين وأملاك ورزق[٥]، وقرية البدرشين التي كانت للمقطعين وأوقاف وأملاك ورزق[٦] وغيرها.

أولاً: الأراضي الجارية في حيازة الدواوين:

انقسمت هذه الأراضي بين عدة دواوين منها: ديوان الوزارة، والديوان الخاص، والديوان المفرد، وديوان الذخيرة، ولم تُستجد هذه الدواوين دفعة واحدة، إذ وُجد بعضها منذ أيام الدولة الفاطمية بينما استُجد البعض على يد الناصر محمد بن قلاوون(٦٩٣-٧٤١هـ/١٢٩٣-١٣٤٠م)، والبعض الآخر على يد الظاهر برقوق(٧٨٤-٨٠١هـ/١٣٨٢-١٣٩٨م)، وكانت تنشأ للقيام بتحقيق هدف محدد، ولم تكن كلها على درجة واحدة من المكانة.

أراضي ديوان الوزارة: يسمى هذا الديوان باسم الديوان الشريف، وديوان الدولة الشريفة[٧]، ويُعد من أعظم الدواوين السلطانية في بداية الدولة المملوكية إذ كان يُشرف عليه الوزير ومعه ناظر الدولة، وظل كذلك حتى أُلغيت الوزارة في عهد الناصر محمد بن قلاوون سنة٧١٣هـ/١٣١٣م ودخلت أراضيه بالجيزية ضمن الخاص الشريف، ومهمته تحصيل الأموال وصرف النفقات المرتبة على الدولة مثل مرتب اللحم للمماليك السلطانية، وعمل العمائر السلطانية، وتوفير الأتبان والأعلاف

(٢)ابن الجيعان(شرف الدين يحيى ت:٨٨٥هـ/١٤٨٥م): التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية، تحقيق: برنهارد مورتيس، المطبعة الأهلية، القاهرة، ١٨٩٨م، ص١٤١.

(٣)ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٤٤.

(٤)ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٣٩.

(٥)ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٣٨.

(٦)ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٣٩.

(٧) ابن شاهين(غرس الدين خليل الظاهري ت: ٨٧٣هـ/١٤٦٨م): زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، تحقيق: بولس روايس، باريس، ١٨٩٤م، ص٩٧.

(٨) ابن ش

(٩) القلقشن
ج٣، تقديم
مجدي عبد
الريف، ص

(١٠)السيد عب

(١١)ابن الجيع

(١٢)ابن الجيع

(١٣)ابن الجيع

(١٤)ابن الجيع

(١٥) القلقشندى

(١٦) ابراهيم عل
التاريخ، كلية الآ

Scanned with CamScanner

للإسطبلات السلطانية ...الخ[٨]، ولكثرة أعماله كان بحوزة هذا الديوان مساحات كبيرة من الأراضي حيث كان في حيازته أعمال الجيزية، وأعمال المنفلوطية[٩].

وقد أُعيد هذا الديوان مرة أخرى بعد سنة ٧٢٧هـ/١٣٢٦م ثم أُلغي سنة ٧٧٦هـ/١٣٧٤م ثم أُعيد مرة ثالثة سنة ٧٧٧هـ/١٣٧٥م، ولكن قل شأنه بعد أن أنشأ الظاهر برقوق ديوان المفرد، وتحولت أراضيه إلى أنواع أخرى من الحيازات[١٠] كما حدث في أراضي قرى أبو رجوان التي تحولت إلى أوقاف[١١]، وأبوشنيف التي تحولت إلى إقطاع ووقف[١٢]، والطرفاوية التي تحولت إلى أوقاف ورزق[١٣] وغيرها.

أراضي الديوان الخاص: يسمى هذا الديوان باسم الديوانالسلطاني، أنشأه الناصر محمد بن قلاوون في سنة ٧١٥/١٣١٥م بعد أن ألغى ديوان الوزارة[١٤]، وكان يدير هذا الديوان عدد من المباشرين من شادين ومستوفين ونحو ذلك[١٥]، ويقصد بأراضي الخاص السلطاني هي أراضي الإقطاع الذي يحوزه السلطان بوصفه سلطان، وهو إقطاع استغلال يتسلمه بمجرد توليه العرش، ويزول عنه بمجرد تولية أخر[١٦].

وقد حاز الخاص السلطاني على عدد من الأعمال المصرية رأسها أعمال الجيزية التي تحولت أراضيها من ديوان الوزارة إلى الخاص السلطاني كما ذكرنا سابقاً، ففي الروك الحسامي سنة٦٩٨هـ/١٢٩٨م أفرد السلطان حسام الدين لاجين(٦٩٦-٦٩٨هـ/١٢٩٦-١٢٩٨م)

---

(٨) ابن شاهين: زبدة كشف الممالك، ص٩٨،٩٧.

(٩) القلقشندى(أبو العباس أحمد بن على ت:٨٢١هـ/١٤١٨م): صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج٣، تقديم: فوزي محمد أمين، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص٤٥٣. وأيضاً: مجدي عبد الرشيد: القرية المصرية، ص٨٦؛ السيد عبد العال: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الريف، ص١١٧.

(١٠) السيد عبد العال: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الريف، ص١١٩.

(١١) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٣٩.

(١٢) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٣٩.

(١٣) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٤٠.

(١٤) القلقشندى: صبح الأعشى، ج٣، ص٤٥٦.

(١٥) القلقشندى: صبح الأعشى، ج٤، ص٣٠.

(١٦) إبراهيم علي طرخان: النظم الإقطاعية في دولتي المماليك الأولى والثانية، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٥٥م، ص٦٥.

Scanned with CamScanner

للخاص الشريف أعمال الجيزية بكمالها[١٧]، ولما قام الناصر محمد بن قلاوون بعمل الروك في سنة٧١٥هـ/١٣١٥م أفرد للخاص الشريف أعمال الجيزية، كما أعاد ما كانت المماليك البرجية قد اشترته من أراضيها لأنها كانت قديماً جارية في الخاص السلطاني[١٨]، وقد كان استرجاع الناصر لهذه الأراضي أحد وسائله في الحد من نفوذ المماليك الجراكسة وكسر شوكتهم.

أراضي الديوان المفرد: جدد هذا الديوان الظاهر برقوق في سنة٧٨٨هـ/١٣٨٦م[١٩]، وهو من الدواوين الجليلة وله أراضي عديدة في كثير من الأعمال[٢٠]، ومهمته توفير نفقة مماليك السلطان من رواتب وكسوة ونفقة الدور الشريفة إلى غير ذلك، وقد اكتسب ديوان المفرد العديد من النواحي عن طريق مصادرة الإقطاعات وبعض أراضي الدواوين وضمها إلى هذا الديوان مثل قرية أبوصير السدر التي كانت إقطاع أمير حاج بن الأشرف شعبان ثم تحولت للديوان المفرد[٢١]، وقرية أبو غالب التي كانت لعلي بن الأشرف شعبان ثم تحولت للديوان المفرد[٢٢]، وقرية منى الأمير التي كانت للديوان السلطاني ثم تحولت للديوان المفرد[٢٣] وغيرها.

---

(١٧) المنصوري(بيبرس ت: ٧٢٥هـ/١٣٢٤م): زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، تحقيق: دونالد ريتشاردز، مؤسسة حسيب درغام، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ص٣٢٠؛ النويري(شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ت: ٨٣٣هـ/١٣٣١م): نهاية الأرب في فنون الأدب ، ج٣١، تحقيق: السيد الباز العريني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص٣٤٧؛ ابن بهادر(محمد بن محمد بن بهادر الزركشي ت:٧٩٤هـ/١٣٩٣م): فتوح النصر في ملوك مصر، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم٤٩٧٧ تاريخ، ورقة٣٩٩؛ المقريزي: السلوك، ج١، ص٨٤٣؛ العيني(بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى ت:٨٥٥هـ/١٤٥١م): عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، حوادث(٦٨٩-٦٩٨هـ)، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩م، ص٣٩٤. وأيضاً: حياة ناصر الحجي: صور من الحضارة العربية والإسلامية في عصر المماليك، دار القلم للنشر، الكويت، ط١، ١٩٩٢م، ص٣٧.

(١٨) المنصوري: مختار الأخبار، تحقيق: عبد الحميد صالح حمدان، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط١، ١٩٩٣م، ص١٠٥؛ الشجاعي(شمس الدين ت: ق٨هـ/١٤م): تاريخ الملك الناصر محمد بن قلاوون الصالحي وأولاده، ج٢، تحقيق: بربارة شيفر، فرانز شتايز، فيسبادن، ١٩٧٨م، ص٦٠؛ النويري: نهاية الأرب، ج٣١، ص٣٤٦؛ المقريزي: السلوك، ج٢، ص١٥٣-١٥٦؛ ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج٩، ص٥٠.

(١٩) القلقشندى: صبح الأعشى، ج٣، ص٤٥٣.

(٢٠) ابن شاهين: زبدة كشف الممالك، ص١٠٧.

(٢١) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٣٩.

(٢٢) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٣٩.

(٢٣) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٤٦.

Scanned with CamScanner

ديوان الأملاك السلطانية: مهمته الأشراف علي الأملاك الخاصة بالسلطان من ضياع ونحو ذلك، وقد وجد لهذا الديوان عدد من الأراضي بقرى الجيزية مثل منبوبة، وبرنشت، وأبو رويش، وهذه الأراضي قد تناقصت في الفترة من سنة٧٧٧هـ/١٣٧٥م إلى سنة٨٨٣هـ/١٤٧٨م من ثلاث قرى كما ذكرنا سابقاً إلى قرية واحدة هي عطف بهبيت.

ثانياً: الأراضي الجارية في حيازة الإقطاع الحربي: كانت جميع الديار المصرية جارية في الدواوين السلطانية، وإقطاعات الأمراء وغيرهم من سائر الجند إلا النزر اليسير من الأوقاف التي تم وقفها على المساجد والخانقاوات والمدارس وغيرها، وكانت أراضي الإقطاع هي جل الأراضي بالوجهين القبلي والبحري[٢٤]، وكانت إقطاع استغلال وليس تملك.

وقد قسمت هذه الأراضي على السلطان والأمراء والأجناد إلى أربعة وعشرين قيراطاً، يختص السلطان ومماليكه بأربعة قراريط والأمراء بعشرة والأجناد بعشرة، وظل الحال على ذلك حتى عزم السلطان حسام الدين لآجين(٦٩٦-٦٩٨هـ/١٢٩٧-١٢٩٩م) على مسح الأراضي الزراعية من جديد فيما يُعرف بالروك الحسامي سنة ٦٩٨هـ/١٢٩٨م، وتغيير الإقطاعات لأن الأمور قد آلت إلى الخراب، وبارت الأرض لضعف المزارعين، بالإضافة إلى أن الكثير من إقطاعات الجند لا تصل إليهم بسبب استيلاء الأمراء عليها، فأراد لآجين إخراجها من دواوين الأمراء بعمل الروك[٢٥]، وقد جمع لهذا الأمر الكتاب والمستوفين، وأرباب الدواوين وعمل الروك، ورتب الإقطاعات وكتب مثالات بذلك ثم وُزعت على المستحقين[٢٦]، وفيه خُصص للأمراء وأجناد الحلقة أحد عشر قيراطاً، وأفرد تسعة قراريط للمماليك السلطانية، وأفرد للخاص السلطاني أربعة قراريط[٢٧].

---

(٢٤) القلقشندى: صبح الأعشى، ج٣، ص٤٥٥. وايضاً: السيد عبد العال: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الريف، ص١٢٨.
(٢٥) المقريزي: الخطط، ج١، ص٢٥٤.
(٢٦) المنصوري: التحفة الملوكية، ص١٥٢.
(٢٧) القلقشندى: صبح الأعشى، ج١٣، ص١٢٣-١٣١. وايضاً: محمد جمال الدين: دولة بني قلاوون في مصر، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ت)، ص٢٨٨.

Scanned with CamScanner

على أن نظام توزيع الأراضي المصرية لم يلبث أن أدخل عليه الناصر محمد بن قلاوون تعديلاً أثناء روك البلاد في سنة ٧١٥هـ/١٣١٥م بالاتفاق مع القاضي فخر الدين محمد بن فضل الله ناظر الجيش(ت:٧٣٢هـ/١٣٣١م)، وأصبح بموجب هذا التعديل للسلطان عشرة قراريط، والجند عشرة، والأمراء أربعة قراريط، ولم يستطع الأمراء الوقوف في وجه الناصر محمد كما فعلوا مع لاجين لقوة بأسه وبطشه بالمعارضين.

ويعلق المقريزي على ذلك بقوله:" ولم يزل الأمر بمصر على ما رسمه الناصر محمد في هذا الروك إلى أن زالت دولة بني قلاوون بالملك الظاهر برقوق سنة ٧٨٤هـ/١٣٨٢م، فأبقى الأمر على ذلك إلا أن أشياء منه أخذت تتلاشى قليلاً قليلا إلى أن كانت سنة٨٠٦هـ/١٤٠٣م حيث حدث من أنواع التغيرات مالم يخطر ببال أحد"[٢٨]، ولعل هذه التغيرات هي التي دفعت ابن دقماق إلى إعادة كتابة نسخة الروك الناصري مع ذكر التغيرات التي حدثت في وضعية الأرض في عهده وتسجيلها في كتابه الانتصار[٢٩]، وقد زادت هذه التغيرات حتى قام ابن الجيعان بإعادة كتابة نسخة الروك الناصري في سنة٨٨٣هـ/١٤٧٨م معتمداً على النسخة التي كتبت في عهد الأشرف شعبان بن حسين سنة ٧٧٧هـ/١٣٧٥م وسجل ما حدث لوضعيةالأرض من تغير حتى عصره في كتابه[٣٠].

وقد وزعت أراضي الإقطاع على ثلاث درجات من حيث الخصوبة والإنتاج والري فاختص السلطان وكبار الأمراء على قدر منازلهم بأجود هذه الأراضي، وهي التي يسميهاالقلقشندى"بالبلاد النفيسة ذات المحصول"، أما متوسطة الجودة فتقطع للمماليك السلطانية سواء انفرد الواحد منهم بجهة خاصة أو اشترك مع غيره، والدرجة الثالثة من الأراضي الزراعية كانت تقطع لأجناد الحلقة والعربان[٣١]، وكان الحصول

(٢٨) المقريزي: الخطط، ج١، ص٢٦٢.
(٢٩) ابن دقماق(صارم الدين إبراهيم بن محمد الحنفي ت:٨٠٩هـ/١٤٠٦م): الانتصار لواسطة عقد الأمصار، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت،(د.ت)، ص١٢٨-١٣٣.
(٣٠) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٣٨-١٤٧.
(٣١) القلقشندى: صبح الأعشى، ج٣، ص٤٥٧.

Scanned with CamScanner

على الإقطاع يمر رسمياً بالمثال[٣٢]، ويخرج هذا المثال من ديوان الجيش ويقدمه ناظر الجيش إلى السلطان عند جلوسه في دار العدل، فإذا وافق عليه السلطان أرسل إلى ديوان النظر لتسجيله وحفظه، ويكتب بذلك مربعة فيها اسم المقطع ورتبته ونحو ذلك، ثم ترسل المربعة إلى ديوان الإنشاء الذي يقوم على إثرها بإخراج منشور بالإقطاع، وهذه الوثيقة تجعل الإقطاع شرعياً في يد المقطع[٣٣].

أما عن توزيع الإقطاع فقد كان السلطان على رأس هؤلاء المقطعين باعتباره القائد الأعلى للجيش المملوكي فاختص بأربعة قراريط في الروك الحسامي، أما في الروك الناصري فقد اختص السلطان بعشرة قراريط من الأربعة وعشرين قيراط كما ذُكر من قبل في الحديث عن ديوان الخاص، يليه أمراء المئات أو مقدمي الألوف وكان الواحد منهم يُقطع قرية فأكثر ومن هؤلاء: الأمير صرغتمش الأشرفي[٣٤] الذي أقطع قرية زنين[٣٥]، والأمير أرغون شاهالأشرفي[٣٦]الذي أقطع جزيرة أو جزائرالخيار، وقرية منية تاج الدولة في سنة٧٧٧هـ/١٣٧٥م[٣٧].

ومنهم أيضاً الأمير بهادر الجمالي[٣٨] الذي اقطع قريتي أبو النمرس، والبدرشين في سنة٧٧٧هـ/١٣٧٥م[٣٩]، و الأمير ركن الدين بيبرس[٤٠] الذي منح

---

(٣٢) هو أول الأوراق الرسمية إيذاناً بإقطاع أحد المماليك إقطاعاً من الإقطاعات الخالية انظر: القلقشندى: صبح الأعشى، ج١٣، ص١٥٣-١٥٥.

(٣٣) القلقشندى: صبح الأعشى، ج١٣، ص١٥٣-١٥٥.

(٣٤) هو صرغتمش بن عبد الله الأشرفي، أحد مقدمي الألوف بالديار المصرية قتل مع أستاذه الأشرف شعبان بن حسين في سنة٧٧٨هـ/ ١٣٧٦م. انظر: ابن تغري بردي(جمال الدين أبو المحاسن يوسف ت:٨٧٤هـ/ ١٤٦٩م): الدليل الشافي على المنهل الصافي، ج١، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ت)، ص٣٥٣.

(٣٥) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٤٤.

(٣٦) هو أرغون شاه بن عبد الله الأشرفي أحد مقدمي الألوف بالديار المصرية، قتل مع أستاذه الأشرف بن حسين سنة٧٧٨هـ/١٣٧٦م. انظر: ابن تغري بردي: الدليل الشافي، ج١، ص١٠٧.

(٣٧) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٤٦،١٤٣.

(٣٨) هو بهادر بن عبد الله الجمالي المعروف بالمشرف، أحد مقدمي الألوف بالقاهرة، ولاه الظاهر برقوق أمرة الحاج، فمات في عوده من الحجاز بعيون القصب في سنة٧٨٦هـ/١٣٨٤م. انظر: ابن تغري بردي: الدليل الشافي، ج١، ص٢٠٠-٢٠١.

(٣٩) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٣٩.

(٤٠) هو ابن أخت الظاهر برقوق، تولى تقدمة الف، ثم أمرة مجلس في عهد الظاهر برقوق، ثم الأتابكية في عهد الناصر فرج بن برقوق، وكان ممن ذبح في سنة٨١١هـ/١٤٠٨م. انظر: السخاوي: الضوء اللامع، مج٢، ج٣، ص٢١.

Scanned with CamScanner

منية عقبة في سنة٨٠٠هـ/١٣٩٧م إقطاعاً له[٤١]، بالإضافة إلى الأمير تاني بك الجمالي[٤٢] الذي اقتطع قريتي قمن، ومنية الشماس في سنة٨٨٣هـ/١٤٧٨م[٤٣]، كذا الأمير تمراز الشمسي[٤٤] الذي أقطع قرية ترسا في سنة٨٨٣هـ/١٤٧٨م[٤٥]، والأمير قان باي العلائي[٤٦] الذي اقطع قرية منية عقبة في سنة٨٨٣هـ/١٤٧٨م[٤٧] وغيرهم.

ثم يأتي في المرتبة الثانية بعد مقدمي الألوف أمراء الطبلخانة، وقد تراوحت عبرة إقطاعاتهم ما بين ثلاثين إلى أربعين ألف دينار جيشي[٤٨]، ومن القرى التي كانت إقطاع لهم قرية ترسا التي كانت إقطاع للأمير تمراز الشمسي رأس نوبة[٤٩]، وقرية دموه التي كانت إقطاع لزمام الآدر الشريفة[٥٠] في سنة٨٨٣هـ/١٤٧٨م[٥١]، أضف إلى ذلك قرية زاوية أم حسين التي كانت للأمير بهادر الشهابي[٥٢]مقدم المماليك السلطانية[٥٣]، ويلي هؤلاء أمراء العشرات الذين تراوحت عبرة إقطاعاتهم ما

---

(٤١) ابن دقماق: الانتصار، ج٤، ص١٣٢.

(٤٢) هو تنبك الجمالي الظاهري جقمق أحد مقدمي الألوف، كان حياً حتى سنة٨٩٧هـ/١٤٩١م. انظر: السخاوي(شمس الدين محمد بن عبد الرحمن ت: ٩٠٢هـ/١٤٩٦م): الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، مج٢، ج٣، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت)، ص٤٢.

(٤٣) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٤٦،١٤٥.

(٤٤) هو تمراز الشمسي الأشرفي برسباي العزيزي نسبة للعزيز بن برسباي، جعله الأشرف من مقدمي الألوف، ثم استقر رأس نوبة النوب، ثم أمرة سلاح، وظل حياً حتى سنة٩٠٥هـ/١٤٩٩م. انظر: السخاوي: الضوء اللامع، مج٢، ج٣، ص٣٧.

(٤٥) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٤٢.

(٤٦) هو أحد مقدمي الألوف بمصر، توفي سنة٩٠٨هـ/١٥٠٢م. انظر: السخاوي: الضوء اللامع، مج٣، ج٦، ص١٩٦.

(٤٧) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٤٧.

(٤٨) السيد عبد العال: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الريف، ص١٣٢.

(٤٩) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٤٣. رأس نوبة: هي وظيفة لصاحبها الحكم على المماليك السلطانية والأخذ على يديهم، وفي هذه الوظيفة أربعة من الأمراء واحد مقدم ألف وثلاثة طبلخانة. انظر: محمد قنديل البقلي: مصطلحات صبح الأعشى، ، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص١٥٥.

(٥٠) هو من أعيان أمراء الطبلخانة، وسمي زماماً لإشرافه على جميع الدور الشريفة السلطانية الخاصة بالحريم السلطاني. ابن شاهين: زبدة كشف الممالك، ص١٢٢.

(٥١) ابن الجيعان:التحفة السنية، ص١٤٤.

(٥٢)هو بهادر بن عبد الله الشهابي الطواشي الرومي مقدم المماليك السلطانية، توفي سنة٨٠٢هـ/١٣٩٩م. انظر: ابن تغري بردي: الدليل الشافي، ج١، ص٢٠١.

(٥٣) ابن دقماق: الانتصار، ص١٣٢. مقدم المماليك: هو الذي يقوم بالأشراف على تعليم مماليك السلطان في الطباق، ورتبة أمير طبلخانة. انظر: محمد قنديل: مصطلحات صبح الأعشى، ص٣٢٢.

Scanned with CamScanner

بين سبعة آلاف إلى عشرة آلاف دينار جيشي[٥٤]، ومن القرى التي كانت إقطاعاً لهم قرية الشوبك[٥٥].

هذا بالإضافة إلى عدد من الأمراء ذُكرت إقطاعاتهم دون ذكر أسماءهم ورتبهم مثل جزيرة الطاير والطيمة التي كانت بعضها إقطاعاً للأمراء في سنة٨٨٣هـ/١٤٧٨م[٥٦]، وقرية منبوبة التي كانت إقطاع للأمراء في سنة٨٨٣هـ/١٤٧٨م[٥٧]، وكان السلطان في بعض الأحيان يوزع إقطاع بعض الأمراء على أكثر من قرية كما فعل مع الأمير بهادر الجمالي الذي كان إقطاعه موزعاً بين قريتي أبو النمرس، والبدرشين[٥٨]، والأمير تاني بك الجمالي الذي كان إقطاعه قريتي قمن، ومنية الشماس[٥٩]، وذلك رغبة في إشغال الأمير بإقطاعه المتناثرعن تدبير المؤامرات ونحوها.

وبالإضافة إلى إقطاعات هؤلاء الأمراء حازت المماليك السلطانية على الإقطاعات التي تراوحت للمملوك الواحد ما بين ألف وألف خمسمائة دينار جيشي في العام[٦٠]، ويشترك إثنين أو أكثر في البلدة الواحدة في كثير من الأحيان، وربما انفرد الواحد منهم بالبلدة كاملة[٦١]، ومن هذه الاقطاعات: قرية عطف أطواب التي كان بعضها إقطاع للمماليك السلطانية من سنة ٧٧٧هـ/١٣٧٥م حتى سنة٨٨٣هـ/١٤٧٨م[٦٢]، وقرية بولاق التكرور التي كانت إقطاع للمماليك السلطانية في سنة٨٨٣هـ/١٤٧٨م[٦٣]، وقرية طليا وسواحلها التي كان بعضها للمماليك

---

(٥٤) السيد عبد العال: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الريف، ص١٣٢.
(٥٥) ابن دقماق: الانتصار، ص١٣١.
(٥٦) ابن الجيعان:التحفة السنية، ص١٤٣.
(٥٧) ابن الجيعان:التحفة السنية، ص١٤٦.
(٥٨) ابن الجيعان:التحفة السنية، ص١٣٨-١٣٩.
(٥٩) ابن الجيعان:التحفة السنية، ص١٤٥، ١٤٦.
(٦٠) السيد عبد العال: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الريف، ص١٣٢.
(٦١) القلقشندى: صبح الأعشى، ج٣، ص٤٥٧-٤٥٨. وأيضاً:
Poliak(A.N):Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and the Lebanon(1250-1900A.D), London, 1939, p.63.

(٦٢) ابن الجيعان:التحفة السنية، ص١٤٥.
(٦٣) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٤٦.

Scanned with CamScanner

السلطانية[٦٤]. أما أجناد الحلقة فلم يكن لهم إقطاع سوى جزء من قرية لا أكثر[٦٥]، ولهذا نجد قرية طليا وسواحلها كانت إقطاع لعدد من أجناد الحلقة مشاركة مع المماليك السلطانية[٦٦]، وبخلاف هذه القرية لم يكن لأجناد الحلقة أراضي بالجيزية.

كما أعتبر النظام المملوكي أبناء السلاطين من أرباب السيوف جوازاً فمُنحوا الإقطاعات الكبيرة ومعها مراتب الإمرة المناسبة لهذه الإقطاعات من باب التشريف وإن لم يتولوا الإمرة[٦٧]، فقد أُقطع مثلاً أمير حاج بن الأشرف شعبان قرية أبو صير السدر[٦٨]، وأُقطع أخوه علي بن الأشرف شعبان قري أبو غالب[٦٩]، والدمناوية[٧٠]، وترسا وحصة بني قادوس[٧١]، ومنية الشماس[٧٢]، كما أُقطع أبو بكر بن الأشرف شعبان قرية منية عقبة[٧٣].

أما القبائل العربية والمغربية فقد منحتهم الدولة بعض الإقطاعات مقابل إمداد الدولة بالخيل الخاص بمراكز البريد، وحماية أطراف البلاد، وكانت هذه الإقطاعات تُمنح للقبيلة في شخص زعيمها، ومن القرى التي أُقطعت للعربان قرية وردان[٧٤]، وهذه الأراضي كانت أقل جودة من غيرها، وجدير بالذكر أن مساحة الأراضي الزراعية التي حازها الإقطاع الحربي أخذت تتقلص تدريجياً نتيجة لبيع الكثير من الأراضي التابعة للإقطاع من بيت المال، وسرعان ما تُصبح ملكاً خاصاً ولصاحبها حق التصرف فيها بأي شكل من أشكال التصرف كالوقف وغيره.

---

(٦٤) ابن دقماق: الانتصار، ص١٣٢.

(٦٥) القلقشندى: صبح الأعشى، ج٣، ص٤٥٨. وأيضاً: Poliak: Feudalism in Egypt, p.63.

(٦٦) ابن دقماق:الانتصار، ص١٣٢.

(٦٧) ابن تغري بردي: حوادث الدهور، ج٢، ص٤٢٦؛ إبراهيم علي طرخان: النظم الإقطاعية، ص٦٦.

(٦٨) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٣٩.

(٦٩) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٣٩.

(٧٠) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٤٠.

(٧١) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٤٢.

(٧٢) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٤٦.

(٧٣) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٤٧.

(٧٤) التحفة السنية، ص١٤٧.

Scanned with CamScanner

أراضـــي الأمـــلاك:وصف المقريزي أراضي الأملاك بأنها "ملك يباع ويشترى ويورث ويوهب لكونه اشتري من بيت المال"[٧٥]، وكانت مساحة هذه الأراضي قليلة في بداية العصر المملوكي الأول(٦٤٨-٧٨٤هـ/١٢٥٠-١٣٨٢م) لكنها زادت بصورة ملحوظة في الفترة ما بين سنة ٧٧٧هـ/١٣٧٥م وسنة٨٨٣هـ/١٤٧٨م في أراضي الجيزية، وذلك لتحول بعض أراضي قرى أبو النمرس، وأراضي السدرة، وأفوى، والبدرشين، والأخصاص والمناشي، وجزيرة الطاير والطيمة، وجزيرة الأسل، وصقيل، وطليا، وكوم أبو خنزير من الإقطاع والديوان السلطاني إلى أملاك[٧٦].

هذا بالإضافة إلي عدد من القرى والجزر التي ظلت أملاك من سنة ٧٧٧هـ/١٣٧٥م حتى سنة٨٨٣هـ/١٤٧٨م مثل: حوض الرقا الذي وُجد به بعض أراضي الأملاك طوال هذه الفترة[٧٧]، وبستان الأشرفي الذي كان ملك للأمير عمر شاه[٧٨] طوال هذه الفترة[٧٩]، بالإضافة إلى جزيرة الأسل التي كانت ملك لدينار الصالحي اللالا في سنة٨٨٣هـ/١٤٧٨م[٨٠]، وقرية كوم أبو خنزير التي كانت ملك للأمير منكلبغا الأحمدي في سنة٨٨٣هـ/١٤٧٨م[٨١]...الخ.

وقد نال السلاطين حظهم من هذه الأملاك بالشراء من بيت المال عن طريق وكيله الذي هو في الغالب وكيل بيت المال، أوعن طريق الشراء من مالك آخر، وغالباً ما يكون المبرر للبيع من بيت المال هو الإنفاق على المجاهدين وتحصين الثغور، ويطلق على هذه الأملاك اسم الأملاك السلطانية تميزاً لها عن أملاك عامة الشعب، ومن القرى التي دخلت في نطاق الأملاك السلطانية مثل قرية أبو رويش[٨٢]، وبرنشت[٨٣]، ومنبوبة[٨٤]، ولا تزال تحتفظ لنا دور الأرشيف بالكثير من

---

(٧٥) الخطط ج١، ص١٥٦.
(٧٦) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٣٨-١٤٥.
(٧٧) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٤٠.
(٧٨) هو عمر شاه الركني نائب حماه وليها مرتين ثم ولي حجوبية دمشق، وتوفي بها في صفر ٧٧١هـ/١٣٦٩م. انظر: ابن تغري بردي: الدليل الشافي، ج١، ص٥٠٧-٥٠٨.
(٧٩) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٤٢.
(٨٠) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٤٣.
(٨١) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٤٥.
(٨٢) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٣٩.
(٨٣) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٤٢.
(٨٤) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٤٦.

Scanned with CamScanner

حجج البيع التي تعود إلى الفترة من أواخر العصر المملوكي الأول حتى نهاية العصر المملوكي الثاني مثل: حجة بيع فاطمة بنت الأمير طقزدمر لجميع أراضي جزر برنشت، وبدسا، وباطن جبرا إلى الأمير مثقال مقدم المماليك السلطانية الأشرفية[٨٥].

وقد ساعد على زيادة حركة البيع من بيت المال ما أجازه الفقهاء للسلطان بوصفه ولي الأمر، ومن حقه التصرف بالبيع والإقطاع في الأراضي المملوكة لبيت المال[٨٦]، ولهذا نجد السلطان فرج بن برقوق عندما أجمع على قتال الأمير شيخ المحمودي في سنة٨٠٧هـ/١٤٠٤م أنفق الكثير من المال علي المماليك السلطانية حتى اقترض من مال أيتام الأمير قلمطاوي الدويدار ستة عشر آلاف مثقال وباع لهم بلدة البراجيل[٨٧]، وكان من الطبيعي أن يقوم مشترو هذه الأراضي سواء من السلاطين والأمراء أو غيرهم من الأغنياء بالتصرف فيها بكل أنواع التصرفات الجائزة ومنها الوقف كما حدث في قرية منيل عياش التي أوقفها البدري بن الوزير في سنة٨٨٣هـ/١٤٧٨م بعد أن ملكها[٨٨].

أراضي الرزق: هي أحد صور الحيازة الزراعية، وقد تنوعت فكان منها الرزق الإحباسية وهي أراضي كانت الدولة تمنح حق الاستفادة من ريعها لجهة من الجهات الخيرية الدينية أو الخدمية مثل: المساجد والخانقاوات والمدارس وغيرها، أو كانت تمنحها لشخص من الأشخاص كالفقهاء والقضاة والخلفاء وغيرهم أو لذرية هؤلاء الأشخاص دون أن يمتلك أي من الحائزين للرزق رقبة الأرض، وبالتالي يمكن

---

(٨٥) حجة رقم٤٤، لسنة٧٦٦هـ، دار الوثائق.

(٨٦) ابن عبد الغني: النور البادي في أحكام الأراضي، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ٥٦٣ فقه حنفي؛ ميكروفيلم رقم ٥٣٣٦٤، ورقة٢؛ابن نجيم المصري: التحفة المرضية في أحكام الأراضي المصرية، رسالة منشورة في كتاب الرسائل الزينية في مذهب الحنفية، تحقيق: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٩م، ص١٢٤. وأيضاً: محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر(٦٤٨-٩٢٣هـ)، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١، ١٩٨٠م، ص٣٠٠.

(٨٧) المقريزي: السلوك، ج٣، ص١٠٩٩؛ ابن إياس(محمد بن أحمد الحنفي ت:٩٣٠هـ/١٥٢٤م): بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج١، ق٢، تحقيق: محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤م، ص٧١٦.

(٨٨) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٤٦.

Scanned with CamScanner

استردادها مرة أخرى لأنها تظل من الناحية الشرعية والفعلية ملك بيت المال، كما أن هذه الرزق يمكن أن يتوارث الأبناء منفعتها وريعها دون امتلاكها.

وقد حاز الخلفاء العباسيون عدد من هذه الرزق في أراضي قرى أبو رجوان، وترسا في سنة ٨٠٠هـ/١٣٩٧م تقريباً[٨٩]، وقرية دهشور التي نقلت من الديوان السلطاني إلى ديوان الخلفاء في الفترة من سنة ٧٧٧هـ/١٣٧٥م حتى سنة٨٨٣هـ/١٤٧٨م حيث كانت في ذلك التاريخ باسم الخليفة المستنجد بالله يوسف[٩٠]، وظلت هكذا حتى نهاية القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، والدليل على ذلك أنه في ربيع أخر سنة٨٩٢هـ(١٤٨٦م) أمر السلطان القضاة الأربعة بالتوجه إلى قرية دهشور إقطاع الخلافة لكشف ما بأرض منشأتها[٩١] من رزقه وبركة لصيد السمك من أوقاف عمة السلطان والتي ادعى أحد مقطعي المنشاة وهو أسبناي الأشرفي أنها تدخل في إقطاعه ولم يصل القضاة إلى حل لهذا النزاع بين المقطع والخليفة[٩٢].

هذا بالإضافة إلى قرية منبوبة التي اقطعها المؤيد أحمد بن أينال للخليفة المستنجد بالله يوسف في سنة٨٦٥هـ/١٤٦٠م بعد أن قام بمبايعته بالسلطنة[٩٣]، وظلت كذلك حتى أخرجها السلطان قايتباي عنه في سنة٨٧٢هـ/١٤٦٧م للأمير جاني بك حبيب[٩٤]، ثم أعاد السلطان طومان باي في سنة٩٢٢هـ/١٥١٦م للخليفة

---

(٨٩) ابن دقماق: الانتصار، ص١٢٨، ١٣١.

(٩٠) ابن الجيعان:التحفة السنية، ص١٤٤. الخليفة المستنجد بالله: هو يوسف بن المتوكل على الله، ولي الخلافة بعد خلع أخيه حمزة في سنة٨٥٩هـ/١٤٥٤م واستمر بها إلى أن مات في سنة٨٨٤هـ/١٤٧٩م. السيوطي: تاريخ الخلفاء، خرج أحاديثه: أحمد شعبان أحمد، مكتبة الصفا، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م، ص٣٦٥.

(٩١) يقصد بها منشية دهشور. انظر: ابن الجيعان:التحفة السنية، ص١٤٦.

(٩٢) السخاوي: الذيل التام على دول الإسلام للذهبي، حوادث(٨٥١-٨٩٧هـ)، تحقيق: حسن إسماعيل مروه، دار العماد، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ص٤٢٢؛ الحنفي(عبد الباسط بن خليل بن شاهين الملطي ت:٩٢٠هـ/١٥١٤م): نيل الأمل بذيل الدول، ج٨، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م، ص٦٣.

(٩٣) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج١٦، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص٢٢٠.

(٩٤) الحنفي: الروض الباسم في حوادث العمر والتراجم، ج٤، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ٢٤٠٣ تاريخ تيمور، ورقة١٨٢أ؛ نيل الأمل، ج٦، ص٣٢٧؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص١١.

Scanned with CamScanner

المتوكل يعقوب حصته بمنشة دهشور بعد أن بايعه سلطانا[٩٥]، وهذه الرزق كانت معفاة من الضرائب وتسمى "رزقه بلا مال"[٩٦].

ورغم أن هذه الرزق كانت حق انتفاع لصاحبها وليس له حق تملكها والتصرف فيها بالتصرفات الشرعية كالبيع مثلاً فإننا وجدنا مخالفة لذلك في سنة٩٢٢هـ/١٥١٦م حيث باع الخليفة المتوكل على اللهفي١٥ربيع الثاني من هذا العام قطعة من أراضي الرزق التي يتوارثون انتفاعها منذ فترة طويلة بناحية دهشور لابنته فاطمة مقابل عشرة آلاف نصف من الفضة[٩٧]، ويعلل أحد الباحثين ذلك بأن الخليفة كان مشاركاً للسلطان في إدارة بيت المال ولهذا كان يحق له أن يبيع هذه الأراضي ويتصرف فيها كما يريد[٩٨].

كما خرجت رزق من ديوان الجيش إلى الأمراء الذين أقعدهم المرض، أو الذين غضب عليهم السلطان وسلبهم إقطاعاتهم ثم رضي عنهم، فتقديراً لهم يمنحهم السلطان هذه الرزق وتُسمى بالرزق الجيشية، ويسمى هذا الأمير المتقاعد بـ"طرخان"[٩٩]، ومن أمثلة هذه الرزق ما مُنح للأمير شاهين اللالا بأراضي ناحية طمويه[١٠٠] وغيرها الكثير[١٠١]، وكانت هذه الرزق حق انتفاع للطرخان أيام حياته، ونظراً لأهمية هذه الرزق كان ديوان الأحباس يخضع لاهتمام السلطان نفسه أو نائبه ويشرف عليها الدوادار[١٠٢] الكبير في غالب الأحوال، وهذا الإشراف عام لأن للأحباس ناظراً خاصاً وعدداً من المباشرين والكتاب[١٠٣].

---

(٩٥) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٥، ص١١٠.

(٩٦) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج٤، ص٥٣.

(٩٧) حجة بيع رقم٧٦١ج، سنة٩٢٢هـ أوقاف.

(٩٨) Poliak: Feudalism in Egypt, p.107

(٩٩) القلقشندى: صبح الأعشى، ج٤، ص٣٢؛ ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج١٠، ص١٥٦.

(١٠٠) حجة وقف رقم ٦٣، سنة٨٠٨هـ دار الوثائق.

(١٠١) حجة وقف رقم ٦٦، سنة٨١٢هـ؛ حجة وقف رقم١٧٣، سنة٨٧٦هـ؛ حجة وقف باسم الأمير أزدمر بن علي باي، رقم٢٤١، محفظة٣٨، سنة٩٠٨هـ دار الوثائق.

(١٠٢) هو الذي يحمل دواة السلطان أو الأمير، مع ما يلحق بذلك من وظائف كتبليغ الرسائل عن السلطان، وتقديم القصص والبريد إلى السلطان. انظر: القلقشندى: صبح الأعشى، ج٤، ص١٩؛ ج٥، ص٤٢٦.

(١٠٣) القلقشندى: صبح الأعشى، ج٤، ص٣٨. وأيضاً: محمد أمين: الأوقاف، ص١١٢.

Scanned with CamScanner

وقد زادت هذه الرزق في الفترة ما بين سنة ٧٧٧هـ/١٣٧٥م و سنة٨٨٣هـ/١٤٧٨م فتحولت أراضي قرى البدرشين، وأبو النمرس، والخيزرانة، والشوبك، والطرفانية، وجزيرة الطاير والطيمة، وريفة جميل، وصقيل، وطليا، ومنشية دهشور، ومنية كرداك وغيرها من الإقطاع والديوان السلطاني إلى رزق[١٠٤]، كما وُجد في جزيرة بدسا ٤٠ فدان رزقه من أصل مساحة ١١٩فدان[١٠٥].

ويبدو أن هذه الزيادة قد دفعت السلطان إلى أن يفرض أثناء ترميم قناطر مدينة الجيزة في سنة٨٢٢هـ/١٤١٩م على كل فدان عشرين درهماً، ولا يعفى من ذلك أراضي الرزق[١٠٦]، كما كانت سبباً في أن يتحدث زين الدين يحيى الأشقر – ناظر ديوان المفرد–في سنة٨٤٤هـ/١٤٤٠م مع الأمير قيزطوغان العلائي في أن يحدث السلطان في إخراج الرزق الإحباسية والجيشية التي بالجيزية ويحسن له ذلك، وبالفعل تحدث طوغان مع السلطان وأقنعه بالفكرة فمال السلطان للأمر حتى أقنعه جماعة من الأعيان بالعدول عن ذلك، فاستقر الأمر على أن يجبي السلطان من الرزق المذكورة في كل سنة عن كل فدان مائة درهم فلوس[١٠٧]، فجبيت واستمر الأمر على ذلك مدة[١٠٨].

وفي عهد السلطان الغوري قام في سنة٩١٩هـ/١٥١٣م بفرض قدر من المال على جميع أراضي الرزق والإقطاع بالجيزة لعمارة جسر أم دينار[١٠٩] فحدث للناس من ذلك الكثير من الضرر ويا ليتهم أفلحوا في عمارته.

أراضي الأوقاف:

شهد العصر المملوكي تطوراً كبيراً في مختلف الأنظمة ومن جملتها نظام الوقف حتى إنه يُعد العصر الذهبي للوقف في مصر، حيث تطلع كل من كان لديه

(١٠٤) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٣٨-١٤٧.
(١٠٥) حجة بيع رقم٤٤، لسنة٧٦٦هـ، دار الوثائق.
(١٠٦) المقريزي: السلوك، ج٤، ق١، ص٢٨٢؛ ابن حجر: إنباء الغمر، ج٣، ص١٩١؛ العيني: عقد الجمان، حوادث(٨١٥-٨٢٤هـ)، ص٣٥٠.
(١٠٧) الفلوس: جمع فلس، وهي لفظة يونانية معربة، وهذه الفلوس نوعين منها ما هو مسكوك، والآخر غير مسكوك وهو عبارة عن قطع مكسرة من النحاس الأصفر والأحمر ويعبر عنها بالعتق. انظر: محمد قنديل: مصطلحات صبح الأعشى، ص٢٦٢.
(١٠٨) الحنفي: الروض الباسم، ج٤، ورقة١٢٥٩أ؛ نيل الأمل، ج٥، ص١٣٢.
(١٠٩) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص٢٩١.

Scanned with CamScanner

أرض أو عقار في ذلك العصر إلى وقفه لسبب أو لآخر إما خيرياً أو أهلياً، ومن العوامل التي ساعدت على انتشار الأوقاف حاجة السلاطين إلى كسب الشرعية من الشعب المصري الذي لم يعترف بهم لأنهم مماليك، فاتجهوا إلى نظام الوقف لتدعيم حكمهم عن طريق بناء المساجد والمدارس والخوانق والوقف عليها.

هذا بالإضافة إلى طريقة تولية العرش التي كانت تقوم على مبدأ الحكم لمن غلب، ذلك لأنهم لم يعترفوا بمبدأ وراثة العرش، ولهذا لجأ السلاطين والأمراء ورجال الدولة إلى وقف أملاكهم للحفاظ عليها من المصادرة إذا ما انقلب الحال وتغير السلطان، وبذلك يضمنون دخلاً ثابتاً لهم ولذريتهم مهما تقلب بهم الزمن، وقد شهد العصر المملوكي عدة أنواع من الأوقاف منها:

- الأحباس المبرورة: يقصد بها الأراضي الموقوفة على المساجد والمدارس والزوايا والربط، ويتحدث فيها السلطان بنفسه، وتارة يُشرف عليها النائب، ثم استقر الحال على أن يُشرف عليها دودار السلطان ويساعده ناظر الأحباس(١١٠)، وقد وُقفت عدة أراضي بالجيزية على هذا النوع من الوقف منها ما أوقفه الأشرف شعبان في قرية أبو رويش على خانقاه سعيد السعداء(١١١)، ومنها ما أُوقف في قرية أبو فار على المدرسة الصلاحية بجوار مقام الشافعي(١١٢)، وما أُوقف في قرية مخنان على خانقاه بيبرس الجاشنكير(١١٣).

هذا بالإضافة إلى أراضي منية أندونه التي أوقفها المنصور حسام الدين لآجين على الجامع الطولوني في سنة٦٩٦هـ/١٢٩٧م(١١٤)، كما أوقف الأمير ركن الدين بيبرس الجاشنكير في سنة٧٠٣هـ/١٣٠٣م عدة أراضي بمدينة الجيزة على جامع الحاكم بأمر الله بعد ترميمه(١١٥)، وفي سنة٨١٠هـ/١٤٠٧م أوقف السلطان فرج

(١١٠) القلقشندى: صبح الأعشى، ج٤، ص٣٨.
(١١١) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٣٩.
(١١٢) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٣٩.
(١١٣) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٤٥.
(١١٤) النويري: نهاية الأرب، ج٣١، ص٣٢٢؛ المقريزي: السلوك، ج١، ص٨٢٧؛ العيني: عقد الجمان، حوادث(٦٨٩-٦٩٨هـ)، ص٣٦٠؛ ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٤٦.
(١١٥) المقريزي: الخطط، ج٣، ص٢٢٤.

Scanned with CamScanner

بن برقوق ناحية إمبابة على المدرسة الظاهرية[١١٦]، وعندما أخذ الناصر فرج المدرسة التي بناها جمال الدين الأستادار[١١٧] غير اسمها، وأوقف عليها قطعة أرض بالجيزية[١١٨]، كما أوقف الأمير سودون من زادة على جامعه الذي أنشأه بسويقة العزى عدد من الأراضي منها البستان الموجود بناحية ساقية مكة، ومائة وأربعون فدان بجزيرة اللبيني، وثلاث قطع جملة مساحتهم مائتا فدان بناحية منية الشماس، ومائة وتسعة وخمسون فدان بناحية الكوم الأسود[١١٩].

وأوقف الظاهر برقوق نصف أراضي قري منية تاج الدولة، وأبو شنيف، وترسا باستثناء جميع أراضي الرزق الإحباسية والإقطاعية الموجودة بها على المسجد الموجود بقلعة الجبل، ومسجده وصهريجه بباب زويلة، وعلي المنقطعين بالجوامع والربط والمدارس والمقامات[١٢٠]، كما أوقف السلطان برسباي جميع الأراضي بناحية أبو رجوان،وخمسون فدانا بناحية ذكري الكبير، ومثلها بناحية مقلة زنين، وثمانية وثمانون فدان بحوض البحيرة الكبيرة، واثني عشرة فداناً بحوض البحيرة الصغيرة بأراضي جزيرة محمد، بالإضافة إلى مائة فدان بأراضي أوسيم، ومثلها بأراضي بشتيل، وأراضي الجزيرتين بناحية منية طناش، وبعض الأراضي بناحية أبو رجوان، وذلك على جامعه والمدرسة والسبيل والمكتب الذي يعلوالسبيل والزاوية المواجهة للمدرسة بالصحراء خارج باب النصر[١٢١]، هذا بالإضافة إلى الأراضي التي أوقفها السلطان قايتباي بناحية أبي النمرس على جامعه الذي بالصحراء، والقبة المجاورة للجامع، والسبيل، والصهريج، وكتاب الأيتام بالسبيل[١٢٢].

---

(١١٦) المقريزي: الخطط، ج٤، ص٦١.

(١١٧) الاستادار: هو الذي يتولى شئون مسكن السلطان ومصروفاته وتنفيذ أوامره، وهو لقب فارسي مركب. انظر: محمد قنديل: مصطلحات صبح الأعشى، ص٢٨.

(١١٨) المقريزي: الخطط، ج٤، ص١٧٦.

(١١٩) حجة وقف رقم٥٨، محفظة رقم١٠، سنة٨٠٤هـ، دار الوثائق.

(١٢٠) حجة وقف رقم ٦٦، سنة٨١٢هـ، دار الوثائق.

(١٢١) حجة وقف رقم٨٨٠، سنة٨٢٧هـ، أوقاف.

(١٢٢) حجة وقف رقم٨٨٦، سنة٨٧٩هـ، أوقاف؛ المقريزي: الخطط، ج٣، ص٥٩٩؛ الضوء اللامع، ج٧، ص١٠٧- ١٠٨.

Scanned with CamScanner

الأوقاف الحكمية: يقصد بها الأراضي الموقوفة على الحرمين الشريفين، وكانت تحتإشراف قاضي القضاة الشافعي[١٢٣]، الذي يُعرف بناظر الأوقاف، وله نائبان أحدهما على أوقاف القاهرة، والآخر على أوقاف مصر[١٢٤]، وكل جهة تخضع لديوان منفرد يعمل فيه عدد من المباشرين والكتاب، ومن هذه الأوقاف: ما أوقفه الأمير شاهين بن عبد الله المحسني من أراضي في قرى طمويه، ودموه، ومنية الأمراء على جميع المقيمين من بطالين وفقراء ومساكين بالحرم النبوي، وعلى طلبة العلم من الشافعية والحنفية المقيمين بمكة المكرمة والقدس الشريف، وسقي الماء العزب بحرم القدس الشريف[١٢٥].

وما أوقفه الظاهر برقوق من أراضي قري منية تاج الدولة، وأبو شنيف، وترسا على مصالح الحرم الشريف بمكة والمدينة من وقود وعمال وفرش وغير ذلك، وعلى الأرامل والفقراء والمساكين المجاورين للحرمين وكسوة العراة وإطعام الجوعى وغيرهم[١٢٦]. كما أوقف جزء من ريع الأراضي الموقوفة بناحية أبو رجوان على المارستان الموجود بمكة ومصالح الضعفاء والمحتاجين، وتسبيل ماء من أحد العيون إلى مكة المكرمة[١٢٧]، بالإضافة إلى بهبيت التي كانت وقف على الطائفة التي تسير مع ركب الحج إلى مكة في كل سنة للمحافظة عليه، ومعها جمال تحمل المشاة من الحجاج، وتصون لهم ما يحتاجون من الماء والزاد، فإن فضل شيء يفرق على الحرمين الشريفين، وذلك ذهاباً وإيابا[١٢٨].

الأوقاف الأهلية: كانت تخضع لإشراف قاضي قضاة الشافعية من ناحية الإشراف العام، أما الإشراف المباشر فيكون لناظر الوقف الذي غالباً ما يكون الواقف في أثناء حياته، ومن بعده الأرشد فالأرشد، أو السلطان أو أحد الأمراء في الدولة[١٢٩]، وكان

---

(١٢٣) محمد أمين: الأوقاف، ص١١٣.
(١٢٤) المقريزي: الخطط، ج٢، ص٢٩٥.
(١٢٥) حجة وقف رقم ٦٣، سنة٨٠٨هـ، دار الوثائق.
(١٢٦) حجة وقف رقم ٦٦، سنة٨١٢هـ، دار الوثائق.
(١٢٧) حجة وقف رقم٨٨٠، سنة٨٢٧هـ، أوقاف.
(١٢٨) ابن دقماق: الانتصار، ج٤، ص١٣١؛ المقريزي: السلوك، ج٣، ص٩٤٤؛ ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج١٢، ص١٠٨؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج١، ق٢، ص٥٣١.
(١٢٩) محمد أمين: الأوقاف، ص١٠٨.

Scanned with CamScanner

واقف هذا النوع من الأوقاف يُوقف الأرض أو العقار على نفسه وأولاده وذريته جيلاً بعد جيل حتى ينقرض نسله، ثم تؤول بعد ذلك إلى جهة من جهات البر، ومن ثم يمكن القول أن الأوقاف الأهلية تبدأ أهلية وتنتهي خيرية ولهذا يمكن أن نطلق عليها الأوقاف الأهلية الخيرية.

وفي بعض الأحيان تكون الأوقاف منذ البداية خيرية أهلية أو أهلية خيرية بمعنى أنْ يوصي الواقف بالصرف على أحد جهات البر وما يتبقى بعد ذلك يصرفه الواقف على نفسه مدة حياته، ثم من بعده يكون لأولاده وأولاد أولاده جيلاً من بعد جيل حتى ينقرض نسلهم، عند ذلك يصرف هذا المال على جهات البر السابقة على حسب ما يراه ناظر الوقف، ومن الأمثلة على ذلك ما شرطه الأشرف برسباي في أوقافه التي أوقفها علي جامعه ومدرسته بالصحراء بعد أن حدد الأراضي الموقوفة وجهات الصرف بأن "ما يبقى من ريع هذه الأوقاف بعد ذلك يأخذه الأشرف لنفسه مدة حياته ثم من بعده يكون لأولاده وأولاد أولاده وذريته ونسله وعقبه من الذكور والإناث طبقة من بعد طبقة حتى انقراضهم، فإن انقرضوا كلهم صرف هذا المال لمصالح الجامع على ما يراه الناظر"(١٣٠)، وأعتقد أن الدافع إلى ظهور هذا النوع هو خوف أصحاب هذه الأراضي عليها من المصادرة وتقلبات الزمان.

وتجدر الإشارة إلى أن مساحة الأراضي الزراعية التي كانت تجري في حيازة الأوقاف في بداية العصر المملوكي كانت قليلة، حيث يذكر القلقشندى"...أن البلاد المصرية بجملتيها جارية في إقطاع الدواوين والأمراء وغيرهم من سائر الجند إلا النزر اليسير مما يجري على الأوقاف ولا يُعتد به"(١٣١)، ولكن في أواخر القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي زادت أراضي الأوقاف عما كانت عليه حتى وصلت عشرة قراريط من أصل أربعة وعشرين قيراطاً فيما بين سنة ٧٧٧هـ/١٣٧٥م وسنة٨٨٣هـ/١٤٧٨م، فتحولت مثلاً أراضي قرية أبو النمرس من الديوان السلطاني

(١٣٠) حجة وقف رقم٨٨٠، سنة٨٢٧هـ، أوقاف؛ حجة وقف رقم١٧٣، سنة٨٧٦هـ، دار الوثائق.
(١٣١) القلقشندى: صبح الأعشى، ج٣، ص٤٥١.

Scanned with CamScanner

إلى أوقاف[١٣٢]، وأراضي قرية أبو الريش من الديوان السلطاني إلى أوقاف[١٣٣]، وأراضي قرية الدمناوية من الإقطاع إلى أوقاف[١٣٤] وغيرها.

وبالرغم من ازدهار الأوقاف في مصر في العصر المملوكي سواء من ناحية ضخامة ريعها أم تنوع مصارفها فإنها صارت مطمعاً للسلاطين والأمراء لاسيما في أثناء الأزمات فتطلعوا إلى حلها، وتطلع أصحاب النفوس الضعيفة من القضاة إلى أموال الأوقاف مما أدى إلى فسادها وخرابها، واستغل السلاطين ضعف نفوس جماعة من القضاة، وحصلوا منهم على فتاوى بحل أوقاف السلاطين السابقين، وقد غلب على سلاطين العصر المملوكي الأول احترامهم لفتاوى العلماء الخاصة بعدم شرعية حل الوقف وانصاعوا لها.

لكن مع توالي الأزمات خصوصاً في العصر المملوكي الثاني لم يأبه بعض السلاطين بفتاوى العلماء وقاموا بحل عدد من الأوقاف وبخاصة أوقاف السلاطين القدامى، فقد أخرج الأمير شيخ المحمودي قبل سلطنته في ربيع الأخر سنة٨١٥هـ(١٤١٢م)عدة بلاد من أوقاف الناصر فرج منها ناحية منبوبة التي كانت موقوفة على خانقاه الظاهر برقوق[١٣٥]، ولما فشل السلاطين في حل الأوقاف لجئوا إلى سياسة شرعية للاستيلاء على الأوقاف تمثلت في استبدال الوقف لتحقيق أغراضهم الشخصية، فقد أجاز الفقهاء للواقف أن يشترط لنفسه أو لمن يراه الحق في استبدال الموقوف بوقف آخر بالشروط نفسها على أن ينص ذلك صراحة في كتاب وقفه، وإلا فليس لأحد استبدال الأوقاف سوى القاضي إذا رأى مصلحة في ذلك، فإذا خرب الوقف جاز للقاضي أن يبيعه ويشتري عقاراً أو أرضاً أخرى بشروط الوقف نفسها[١٣٦].

---

(١٣٢) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٣٩.
(١٣٣) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٣٩.
(١٣٤) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٤٠.
(١٣٥) المقريزي: السلوك، ج٤، ص٢٣٧؛ ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج١٣، ص٢٠٤.
(١٣٦) محمد أمين: الأوقاف، ص٣٤١.

Scanned with CamScanner

ونتيجة لخطورة الاستبدال على الوقف فقد نصت كتب الوقف على أنه لا يجوز بيع الوقف ولا استبداله أو امتلاكه[١٣٧]،ولكن الاستبدال لم يكن هو الطريق الوحيد للحصول على الأوقاف بعد فشل السلاطين في حلها لمعارضة العلماء والقضاة لهم، فقد عمد بعض السلاطين إلى بيع الأوقاف لتسديد ديون الواقف لصالح الدولة، كما عمد بعض السلاطين إلى فرض الأموال على جميع الأراضي بما فيها أراضي الأوقاف والرزق بكافة أنواعها، فقد فرض السلطان أثناء ترميم قناطر مدينة الجيزة في سنة ٨٢٢هـ/١٤١٩م على كل فدان عشرين درهماً، ولا يعفى من ذلك أراضي الأوقاف[١٣٨]. ثم تلاشى الكثير منها عن طريق وضع اليد نظراً لتقادم السنين أو لانقراض المستحقين، أو لفقدان كتاب الوقف مع إهمال القضاة في متابعة الأوقاف والإشراف عليها[١٣٩].

خلاصة القول: إن حيازة الأراضي الزراعية في العصر المملوكي لم تستقر على نمط واحد بل حدث لها العديد من التغيرات، فكانت جميع أراضي الجيزية في بداية الدولة المملوكية تخضع بكاملها للديوان السلطاني مع قلة بسيطة كانت للإقطاع والأوقاف وبقية الحيازات الأخرى، ثم تعرضت هذه الأراضي للضعف والتدهور بسبب بيعها عن طريق بيت المال، حيث أصبحت أملاكاً وأوقافاً،ومن الطبيعي أن تكون هذه الأراضي الخارجة من بيت المال خارجة على حساب قوة الجيش المملوكي القائم على الإقطاع[١٤٠].

(١٣٧) حجة وقف رقم ٦٣، سنة٨٠٨هـ ؛ حجة وقف رقم ٦٦، سنة٨١٢هـ، دار الوثائق؛ حجة وقف رقم٨٨٠، سنة٨٢٧هـ؛ حجة وقف رقم٨٨٦، سنة٨٧٩هـ، أوقاف.

(١٣٨) المقريزي: السلوك، ج٤، ق١، ص٢٨٢؛ ابن حجر: إنباء الغمر، ج٧، ص٣٤٧.

(١٣٩) محمد أمين: الأوقاف، ص٣٥٩.

(١٤٠) محمد أمين: الأوقاف، ص٣٠٢.

Scanned with CamScanner

The acquisition of agricultural land aamal Al-Gizyya in the Mamluk period

(648-923 H./1250-1517 A.D.)

Summary:

This research includes talking about the acquisition of agricultural land in the work Djizah in the Mamluk era , and divides the agricultural holding into several types, some of which is underway in the collections of the state such as the singular Bureau and the Office of the ministry , some of which is fought a war of feudalism which is the basis of feudalism in the Mamluk era , also included land tenure and also property , land and livelihood of both types Aljeicah and Alahbasih , and land endowments , which increased in the second Mamluk era and was one of the reasons that people Mmmeltlkathm fear of confiscation, Vvdiloa stopped for the state to confiscate them.

Scanned with CamScanner